

	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	CFS: 87/2 February 1987
	联合国粮食及农业组织	
	FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION OF THE UNITED NATIONS	
	ORGANISATION DES NATIONS UNIES POUR L'ALIMENTATION ET L'AGRICULTURE	
	ORGANIZACION DE LAS NACIONES UNIDAS PARA LA AGRICULTURA Y LA ALIMENTACION	

البند ثانيا من جدول الأعمال الموّقت

لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة الثانية عشرة

روما، ٨-١٥/٤/١٩٨٧

تقييم أوضاع الأمن الغذائي العالمي في الوقت الحاضر
والتطورات الحديثة في مجال السياسات

أولا - الوضع الغذائي العالمي في ١٩٨٧/١٩٨٦

١- ما فتىء وضع الأمن الغذائي العالمي في ١٩٨٧/١٩٨٦ يتميز بوفرة الامدادات على المستوى العالمي وتباطؤ نمو الطلب ووجود فواض كبيرة من الحبوب في بعض البلدان والانخفاض الشديد في أسعار الحبوب الدولية. ورغم انخفاض الأسعار، من المتوقع أن ينخفض حجم التجارة الدولية بالحبوب للعام الثاني على التوالي. وقد يرجع الانخفاض في تجارة الحبوب، بالدرجة الأولى، الى هبوط مستوى مشتريات البلدان المستوردة المتقدمة، في حين ينتظر أن تزيد واردات البلدان النامية المستوردة بدرجة طفيفة. وعلى المستوى العالمي، سوف يستمر الوضع يتميز بوفرة الامدادات في ١٩٨٧/١٩٨٦، ويتوقع أن تزيد المخزونات في نهاية الموسم الجاري، من جديد بحيث تبلغ رقما قياسيا جديدا.

٢- غير أن الوفرة العامة في الامدادات تخفى وراءها تفاوت شديد في أوضاع الأمن الغذائي بين الأقاليم والبلدان، فما زال عدد من البلدان النامية يعاني من نقص فسي الامدادات الغذائية بسبب نقص الانتاج و/أو عدم توافر النقد الأجنبي اللازم لشراء الأغذية من الأسواق الدولية. ففي بعض البلدان، تعاني أعداد كبيرة من السكان، تصل الى الملايين في بعض الأحيان، من نقص الأغذية بسبب الافتقار الى الدخل التي تضمن شراء احتياجاتهم اليومية من الأغذية ويشمل ذلك، البلدان التي حققت "الاكتفاء الذاتي" من الأغذية على المستوى القطري بل وحتى تلك التي حققت "فواض" غذائية. وطبقا لما ورد في المسح الغذائي العالمي الخامس الذي أجرته المنظمة، يقدر عدد ناقصي التغذية في اقتصاديات السوق النامية خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨١ ما بين ٣٣٥ و ٤٩٤ مليون نسمة أي ما بين ١٥ و ٢٣ في المائة من مجموع سكانها، وليس هناك أي دليل يشير الى احتمال تحسن الأوضاع في السنوات الأخيرة.

الاستهلاك العالمى من الأغذية الأساسية

٣- من المتوقع أن يبلغ مجموع الاستهلاك العالمى من الأغذية الأساسية (١) نحو ٩١٨ مليون طن فى ١٩٨٧/١٩٨٦، أى بزيادة ٢٧ فى المائة عن ١٩٨٦/١٩٨٥. وسوف يحصل القدر الأكبر من الزيادة فى البلدان النامية (الجدول ١-١) . ومن المتوقع ، على وجه الاجمال، أن يزيد استهلاك الأغذية فى البلدان النامية من ٧٠٣ ملايين طن فى ١٩٨٦/١٩٨٥ الى نحو ٧٢٧ مليون طن فى ١٩٨٧/١٩٨٦. وفى معظم الحالات، ينتظر أن تعود الزيادة فى الاستهلاك الى زيادة الانتاج المحلى، لكن الزيادة فى بعض البلدان سترجع الى الواردات. وفى بعض البلدان النامية الأخرى، يتوقع أن يظل مستوى الاستهلاك على حاله نتيجة مشكلة الامدادات المحلية وضعف القدرة على الاستيراد، رغم انخفاض أسعار الحبوب فى الأسواق الدولية .

٤- وفى العديد من البلدان النامية، ماتزال هناك مشكلات تعرقل نمو نصيب الفرد من الاستهلاك حتى فى حال زيادة مجموع الامدادات من الأغذية الأساسية ، ومن هذه المشكلات انخفاض الدخل وضعف القدرة الشرائية وقصور مرافق التسويق وعدم كفاية شبكات النقل لنقل الحبوب من مواقع الفواض الى مناطق العجز. وفى المدى القصير على الأقل، قد يترتب على خفض الدعم للأغذية فى بعض البلدان بموجب برامج المواءمة الهيكلية، تأثيرات سلبية على مستويات استهلاك الأغذية فى أوساط الفئات الفقيرة .

الانتاج العالمى من الأغذية الأساسية

٥- يقدر الانتاج العالمى من الأغذية فى ١٩٨٦ بنحو ١ ٨٩٥ مليون طن أى بزيادة ١٤ مليون طن عن محاصيل الذروة التى تحققت فى العام السابق (الجدول ١-١) . فقد زاد الانتاج العالمى من القمح من ٥٠٥ ملايين طن فى ١٩٨٥ الى نحو ٥٢٣ مليون طن، أى قريبا من مستوى الذروة الذى تحقق فى ١٩٨٤ . وزاد انتاج الأرز- الشعير من ٤٦٦ مليون طن فى ١٩٨٥ الى رقم قياسى مقداره ٤٧٥ مليون طن. ورغم أن انتاج الحبوب الأخرى انخفض بنحو ١٣ مليون طن ليبلغ ٨٥٥ مليون طن فى عام ١٩٨٦، فان هذا الانخفاض كان أقل من الزيادة التى تحققت فى انتاج القمح والأرز. كذلك، تجاوز انتاج البقول والجذور والدرنات المستويات التى تحققت فى عام ١٩٨٥. وحصلت الزيادة فى مجموع انتاج الأغذية الأساسية فى ١٩٨٦، بالدرجة الأولى، فى البلدان المستوردة المتقدمة والنامية على السواء فى حين انخفض الانتاج فى البلدان المصدرة .

٦- ويرجع هبوط انتاج الحبوب فى البلدان المتقدمة المصدرة، بالدرجة الأولى، الى انخفاض الانتاج فى كل من الولايات المتحدة وبلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية . وفى

(١) حبوب ، بقول، أرز (بما يعادله من الأرز المضروب) والجذور والدرنات (بما يعادلها من الحبوب) .

الولايات المتحدة - وهي أكبر بلد مصدر للحبوب - انخفض مجموع الانتاج، ويرجع السبب الرئيسى فى ذلك الى زيادة مشاركة المزارعين فى البرامج الحكومية الرامية الى خفض المساحة المزروعة . وانخفض انتاج الحبوب أيضا فى المجموعة الاقتصادية الأوروبية بسبب الجفاف الحاد الذى ساد فرنسا واسبانيا . ومن جهة أخرى، كان المحصول فى كندا، وهى من البلدان المصدرة الرئيسية، وفيرا ، فى حين ظل الانتاج فى استراليا على مستوياته فى عام ١٩٨٥ .

٧- وفى البلدان المستوردة المتقدمة، كمجموعة، زاد انتاج الأغذية الأساسية وخاصة الحبوب، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى، الى زيادة الانتاج فى الاتحاد السوفييتى وبعض بلدان أوروبا الشرقية . وفى الاتحاد السوفييتى، يقدر انتاج الحبوب لعام ١٩٨٦ بنحو ٢٠٠ مليون طن، أى بزيادة ١٧ مليون طن عن عام ١٩٨٥ وهو أعلى رقم يسجل منذ عام ١٩٨٠ . وفى اليابان التى تعتبر من البلدان المستوردة الرئيسية للقمح وحبوب الأعلاف، كان محصول القمح أعلى من مستوياته قبل عام لكن انتاج الأرز انخفض نتيجة تقليص المساحة المزروعة بموجب البرنامج الحكومى للتحويل عن زراعة الأرز .

٨- وفى البلدان النامية ككل، زاد انتاج الأغذية الأساسية فى عام ١٩٨٦ بنحو ٣ فى المائة، بحيث تجاوز معدل النمو السكانى وقدره ٢٣ فى المائة . وزاد انتاج الحبوب بنحو ٣ فى المائة، فى حين زاد انتاج الجذور والدرنات بنحو ٤ فى المائة، كما زاد انتاج البقول بنحو ٢ فى المائة . وسجل الشرق الأقصى، من بين سائر الأقاليم، أكبر نسبة فى زيادة الانتاج وحافظت أفريقيا على المستوى القياسى الذى سجلته فى انتاج الأغذية الأساسية فى عام ١٩٨٥ .

التجارة الدولية فى الحبوب

٩- تقدر الواردات العالمية من الحبوب فى ١٩٨٧/١٩٨٦ بنحو ١٧١ مليون طن، أى أقل من حجم تجارة الحبوب التى سجلت فى العام السابق بـ ١٢ مليون طن وأدنى مستوى لها منذ ١٩٨٠/١٩٨١ . وعلى الرغم من أن التوقعات لواردات الأرز بلغت ١١ مليون طن وهو نفس مستوى العام السابق تقريبا، ينتظر أن تنخفض الواردات من القمح بنحو ٧ ملايين طن بحيث تصبح ٧٩ مليون طن وأن تنخفض بالمثل واردات الحبوب الأخرى بنحو ٥ ملايين طن لتصل إلى ٨١ مليون طن .

١٠- ويعكس الانخفاض المتوقع فى واردات الحبوب فى ١٩٨٧/١٩٨٦، بالدرجة الأولى، هبوط مجموع الطلب على الواردات فى البلدان المستوردة المتقدمة . فالاتحاد السوفييتى الذى يحتل المرتبة الأولى بين البلدان المستوردة للحبوب، لن يستورد سوى ٧٠ فى المائة فقط مما استورده فى العام السابق، ويرجع ذلك أساسا الى المحاصيل المحلية الجيدة من الحبوب والأعلاف . وعلى نقيض ذلك، يتوقع أن يزيد الطلب على الواردات بنسبة ضئيلة فى

البلدان النامية ككل فى ١٩٨٥/١٩٨٦. ويتوقع أن يزيد عدد ضئيل من البلدان من وارداته وبصورة خاصة البرازيل والصين والمكسيك وتونس. ومن المنتظر أن ينخفض الطلب على الواردات فى معظم البلدان النامية، فقد زاد الانتاج المحلى فى بعض البلدان حين اتخذت الحكومات فى بلدان أخرى بعض الاجراءات مثل خفض قيمة العملة المحلية وزيادة الرسوم على الواردات، وحظر الواردات أو فرض قيود عليها، بهدف تشجيع الانتاج المحلى من الأغذية وتحقيق الاكتفاء الذاتى فى مجال الأغذية. ومن العناصر الأخرى التى ساهمت فى انخفاض مستوى التجارة الدولية فى الحبوب، ركود الطلب على الأعلاف نتيجة تباطؤ نمو الطلب على المنتجات الحيوانية.

١١- وعلى الرغم من انخفاض المحاصيل فى بعض البلدان المصدرة الرئيسية، فإن الامدادات الموجهة للتصدير فى ١٩٨٦/١٩٨٧ وصلت الى مستويات قياسية فى ١٩٨٧/١٩٨٦، ويرجع ذلك أساسا الى المستوى المرتفع جدا لمخزونات بداية المدة فى البلدان المصدرة الرئيسية. وزادت الامدادات المتاحة للتصدير أيضا نتيجة المحاصيل الوفيرة التى جنىت فى بعض البلدان المصدرة الصغيرة (بورما، باكستان، ملاوى وزمبابوى) بما فى ذلك البلدان التى لا تعتبر مصدرة تقليدية (الهند، تركيا، المملكة العربية السعودية وبعض البلدان فى افريقيا).

١٢- ونتيجة الامدادات الوفيرة الموجهة للتصدير وبالنظر الى حجم المشتريات المحدود للبلدان النامية، انخفضت الأسعار الدولية للحبوب بشكل ملحوظ وسجلت أدنى مستوى لها فى العقود الأربعة الأخيرة بالقيمة الحقيقية. أما بالقيمة الجارية، فقد بلغت أسعار تصدير القمح (قمح أمريكى طلب رقم ١ فوب، خليج المكسيك) فى أواخر ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٦، ١٠٦ دولارات للطن، أى أقل بنسبة ٢٥ فى المائة من قيمتها النظرية فى عام ١٩٨٥. وبلغت أسعار تصدير الذرة (ذرة أمريكية صفراء رقم ٢ خليج المكسيك) ٦٩ دولارا أى أقل بنسبة ٣٧ فى المائة من السعر النظرى قبل عام. وانخفضت أيضا الأسعار الدولية للأرز، فكانت أسعار ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٦ للأرز التايلندى ١٠٠ فى المائة، درجة ثانية، أقل من المستوى المقابل فى عام ١٩٨٥ بنسبة ١٠ فى المائة. وسجلت الأسعار مزيدا من الانخفاض نتيجة المنافسة الكثيفة، إذ حاول جميع المصدرين الحفاظ على مستوى صادراتهم أو زيادة حصصهم فى التجارة الدولية. وزاد خلال العام أيضا اللجوء الى معونات التصدير بما فى ذلك مختلف أساليب الدعم ورد بعض رسوم التصدير وتوفير القروض لأغراض التصدير وخفض رسوم التصدير. وتزايد استخدام ترتيبات المقايضة والصفقات النظرية فى عدد من البلدان النامية التى أصبحت غير قادرة على بيع منتجاتها فى الأسواق التجارية، بسبب الظروف التى فرضتها المنافسة الشديدة.

١٣- وفى العديد من البلدان - المتقدمة منها والنامية - يوءثر استمرار انخفاض الأسعار الدولية للحبوب، فى ربحية القطاع الزراعى كما يوءدى الى تدهور دخول

المزارعين. وعلاوة على ذلك، ظهر اتجاه متزايد الى خفض محفزات الانتاج للمزارعين فى عدد من البلدان بسبب وجود فوائض تتزايد باستمرار. وعلى المدى الطويل فان هذه الاتجاهات قد توءدى الى الاضرار بالنمو الاقتصادى والأمن الغذائى وبصورة خاصة فى البلدان التى تكون فيها الزراعة هى القطاع الرئيسى فى الاقتصاد القطرى. وعلى ذلك، تبرز المشكلات السائدة فى أسواق الحبوب الدولية الى الحاجة الى تنسيق السياسات القطرية المتعلقة بالحبوب وتحقيق قدر أكبر من التوازن والاستقرار فى الأسواق الدولية. ويؤمل أن تنجح المفاوضات التجارية بموجب جولة أوروغواى فى معالجة بعض المشكلات التى تواجه التجارة الدولية بالحبوب.

مخزونات الحبوب

١٤- وأدت المحاصيل الطيبة على المستوى العالمى فى عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٦ وعدم زيـادة استهلاكها فى المقابل، الى زيادة المخزونات بنسبة كبيرة فى عدد من البلدان المتقدمة منها والنامية. وعلى المستوى العالمى، يتوقع أن تزيد المخزونات المرحلة من الحبوب للسنة الثالثة على التوالى ومنتظر أن تبلغ، فى نهاية ١٩٨٦/١٩٨٧، رقما قياسيا مقداره ٤٤٥ مليون طن، أى بزيادة ٥٠ مليون طن عن نهاية ١٩٨٥/١٩٨٦ (الجدول ٣-١). وسيعدال المستوى المتوقع للمخزونات المرحلة فى العالم نحو ٢٦ فى المائة من الاستهلاك العالمى المتوقع فى ١٩٨٧/١٩٨٨. وسيحدث أكبر قدر من الزيادة فى مخزونات الذرة فى حين يتوقع أن تزيد مخزونات القمح بصورة معقولة، إذ أن مستوياتها مرتفعة بالفعل فى بدايـة المدة. ومن جهة أخرى، يتوقع أن تنخفض مخزونات الأرز بنسبة ضئيلة.

١٥- وسوف يحصل القدر الأكبر من الزيادة فى المخزونات فى البلدان المتقدمة المصدرة الرئيسية وبصورة خاصة فى كندا والولايات المتحدة. أما فى بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية و استراليا، فان مستوى المخزونات سيكون أقل بعض الشيء من مستوياته فى الاعوام السابقة. ويتوقع أن تبلغ مخزونات البلدان المتقدمة المصدرة الرئيسية فى نهاية ١٩٨٧/١٩٨٦، أكثر من ٦٤ فى المائة من مجموع المخزونات فى العالم، مقابل ٦٠ فى المائة قبل عام ومقابل مستوياتها العادية البالغة ٥٠ فى المائة. وسيبلغ نصيب الولايات المتحدة وحدها نحو ٥٠ فى المائة من المخزونات العالمية بالمقارنة مع مخزوناتها فى نهاية العام وتتراوح بين ٢٠ و ٣٠ فى المائة فى السنوات السابقة لعام ١٩٨٥/١٩٨٦.

١٦- ويتوقع أن تظل مخزونات الحبوب فى البلدان النامية كمجموعة فى آخر ١٩٨٦/١٩٨٧، على نفس مستويات السنوات السابقة ومقدارها ١٢٦ مليون طن أى ٢٨ فى المائة من المخزونات العالمية. ورغم أن المخزونات مازالت دون المستويات المرغوبة لضمان الأمن الغذائى القطرى فى معظم البلدان النامية، فقد بلغت فى بلدان نامية أخرى مستويات عالية جدا لدرجة أنها تسببت فى مشكلات فى مجالى التمويل والتخزين. ويحصل ذلك بالفعل

الجدول ٢-١ - المعزونات العالمية المرحلة من الحبوب (١)

السنة المحصولية المنتهية في:				
المتوقع	١٩٨٦/١٩٨٥	١٩٨٥/١٩٨٤	١٩٨٤/١٩٨٣	١٩٧٥/١٩٧٤
١٩٨٧/١٩٨٦	أرقام أولية		متوسط	متوسط
..... بحلايين الأطنان				
١٥٧٣	١٥٠٣	١٤٥٠	١١٨٩	٨٩٠
٤٩٠١	٥١٠	٥٣٠	٤٥٢	٣٥٣
٢٣٨٩	١٩٣٢	١٢٣٤	١٣٨٠	٨٤٦
٤٤٥٣	٣٩٤٥	٣٢١٤	٣٠٢٢	٢٠٨٩
٢٨٥٩	٢٣٨٧	١٥٨٢	١٦٣٣	٨٩٦
٤٩	٦١	٨٩	٥٣	٢٨
٢٣٣	١٤٧	١٢٢	١٦٠	١٥٦
٢٦٤	٣١٠	٣٠٧	١٩١	١٨٢
٢٢٥٣	١٨١١	٩٨٨	١١٣٣	٤٥٦
٧٨	٧٠	٦١	٧٨	٧٠
٠٦	٠٧	٠٧	١٦	٢٢
٠٨	١٠	١٠	١١	٢٢
٣١٩٢	٢٦٨٧	١٨٩٨	١٩٠٠	١٢٢٤
١٢٦٢	١٢٥٨	١٣١٦	١١٢٠	٨٦٥
١١٨٤	١١٨٨	١٢٥٥	١٠٤٣	٧٩٥
٩٢٠	٩٢٥	١٠١٥	٨١٢	٦٥٠
٤٩٥	٥٠٨	٦٣٢	٥١٢	٤٠٦
٢٨٩	٢٧٦	٢٦٦	١٧٨	١٥٨
٣٢	٣٤	٣٦	٢٦	١٤
١٦	١٨	١٢	١٦	١٢
٢٦٤	٢٦٢	٢٤٠	٢٣١	١٤٤
٣٨	٣٨	٢٠	٢٦	١٥
٢٤	٢٤	٢٣	٢٥	١٤
٣٠	٣٥	٣٤	٢٦	١٧
..... %				
مجموع المعزونات لسبدي				
إلى البلدان المصدرة المتقدمة:				
٦٠٥	٤٩٢	٤٥٠	٥٤٩	٤٠٣
كنسبة مئوية من المعزونات العالمية				
٤٣٩	٣٩٧	٣١٧	٣٠٧	١٥٢
كنسبة مئوية من احتياجات الاستهلاك المحلي والصادرات				
٤٣٩	٣٩٧	٣١٧	٣٠٧	٢٣٢
٤٤٤	٣٣٨	٢٧٠	٢٦٣	١٦٢
٤٠٨	٢١٤	١٤٥	٢٦١	١١٦
المعزونات العالمية كنسبة مئوية من الاستهلاك العالمي الظاهري				
٢٦	٢٤	٢٠	١٩	١٥

(١) حسب المجموع من بيانات غير مقربة.

(٢) تشمل جميع بلدان العجز الغذائي التي يقل فيها دخل الفرد عن المستوى الذي حدده السبديك الدولي لتقرير الأهلية للحصول على معونة الاتحاد الدولي للتنمية (أي التي بلغ فيها دخل الفرد ٧٩٠ دولاراً أو أقل من ذلك في عام ١٩٨٥) والتي يجب أن تعطى لها الأولوية عند تخصيص المعونة الغذائية تشبهاً مع الخطوط التوجيهية والمعايير التي أقرتها لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها.

(٣) البلدان النامية ذات العجز الغذائي بخلاف البلدان النامية ذات العجز الغذائي والدخيل المنخفض.

ملاحظة: بيانات المعزونات هي تجميع للأرقام التي تبين المعزونات القطرية المرحلة في نهاية السنوات المحصولية القطرية، ويجب عدم تفسيرها على أنها تمثل مستويات المعزونات العالمية عند تاريخ معين.

فى الشرق الأقصى وبصورة خاصة فى الصين والهند واندونيسيا وجمهورية كوريا. وفى افريقيا، أدت المحاصيل الطيبة خلال عامين متتاليين الى تحقيق فوائض من الذرة والذرة الرفيعة فى بعض البلدان وبصورة خاصة فى بينان، وبوركينا فاسو، وتشاد، وكوت ديفوار، وكينيا، وملاوى، ومالى، والنيجر، والسنيغال، والسودان، وأوغندا وزمبابوى .

١٧- وترجع مشكلات الامدادات الوفيرة فى البلدان النامية، الى أحد العوامل التالية أو بعضها : النقص فى معدلات نمو الطلب الفعال على الأغذية، وعدم كفاية مرافق النقل لنقل الأغذية من مناطق الفوائض الى مواقع العجز، وعدم توافر مرافق تخزين كافية لحفظ احتياطات لأغراض الأمن الغذائى، وكذلك انعدام فرص التصدير فى أسواق الحبوب الدولية التى تشكو من الكساد فى الوقت الحاضر.

١٨- وبغية تلافى الأضرار المترتبة على الفوائض غير المستخدمة، واصلت المنظمة جهودها لتشجيع الجهات المتبرعة على دعم ترتيبات المقايضة والمعاملات الثلاثية لمساعدة البلدان النامية على الاستفادة من هذه الفوائض. وفى أعقاب النداء الذى وجهه المدير العام للجهات المعنية فى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٨٥، أصدر نداءين آخرين بهذا الشأن فى ١٩٨٦. وفى ١٩٨٥/١٩٨٦ تم تصدير نحو ٦٠٠ ٠٠٠ طن من الحبوب من بلدان افريقيا ومنطقة أخرى من طريق المعاملات الثلاثية وترتيبات المقايضة. وبالإضافة الى ذلك، قدمت الجهات المتبرعة الدعم لشراء فوائض محلية استثنائية وتوزيعها فى عدد من البلدان فى افريقيا. وقد بلغت هذه الكميات نحو ١٢٠ ٠٠٠ طن. وفى ١٩٨٦/١٩٨٧ سيحتجج عدد من البلدان النامية الى مساعدات من جهات متبرعة لتمكينها من تصريف الفوائض الموجهة للتصدير وكذلك نقل الفوائض المحلية، الى مناطق العجز لتوزيعها.

ثانيا - حالة الأغذية فى البلدان النامية ذات العجز الغذائى

ألف - الحالة الراهنة

١٩- وفيما يتعلق ببلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض كمجموعة (١)، يتوقع أن يبلغ إنتاج الحبوب فى ١٩٨٦، نحو ٥٧٩ مليون طن، أى بزيادة ٤ فى المائة عن عام ١٩٨٥. ويقدر أيضا أن إنتاج الجذور والدرنات قد زاد بنسبة ٤ فى المائة والبقول بنسبة ٥ فى المائة بالمقارنة مع العام السابق.

(١) تشمل جميع بلدان العجز الغذائى التى تقل فيها حصة الفرد من الدخل عن المستوى الذى يستخدمه البنك الدولى لتحديد استحقاق البلد لمعونات الاتحاد الدولى للتنمية (أى البلدان التى كانت الحصة فيها ٧٩٠ دولارا أو أقل فى ١٩٨٥) وهى البلدان التى ينبغى أن تكون لها الأولوية فى تخصيص المعونة الغذائية وفقسما للمعايير التى أقرتها لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها.

٢٠- وفى افريقيا، زاد انتاج الحبوب فى عام ١٩٨٦ فى هذه المجموعة من البلدان عن مستوى العام السابق، بنسبة ٣٦ فى المائة، فى حين زاد انتاج الجذور والدرنات بنسبة تقارب ٦ فى المائة. وظل انتاج البقول على حاله دون تغيير. ونجحت حملات المكافحة الجوية والأرضية للجراد الصحراوى التى نظمت بمساعدات فنية من المنظمة فى تلافى وقوع خسائر جسيمة بالمحاصيل. وفيما يتعلق بالبلدان النامية الأخرى ذات العجز الغذائى فى افريقيا كمجموعة، انخفض انتاج الحبوب قليلا، فى حين استقر انتاج الأغذية الأساسية الأخرى. وما زالت خمسة بلدان تعاني من نقص غذائى استثنائى نتيجة انخفاض الانتاج بسبب الاضطرابات المحلية والظروف الجوية غير المواتية (١).

٢١- وفى الشرق الأقصى، زاد انتاج الحبوب فى بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض بنسبة ٤٣ فى المائة فى ١٩٨٦، وترجع هذه الزيادة، بالدرجة الأولى، الى المحاصيل الوفيرة التى تحققت فى البلدان المنتجة الرئيسية كالصين والهند. وزاد انتاج الجذور والدرنات بأكثر من ٤ فى المائة، ويرجع ذلك الى زيادة الانتاج فى الصين واندونيسيا والفلبين وفيتنام، كما زاد انتاج البقول قليلا. ومن جهة أخرى، انخفض الانتاج فى بنغلاديش وكمبوتشيا ونيبال والفلبين وسرى لانكا وفيتنام، بسبب الفيضانات والأعاصير فى بعض الحالات وانخفاض معدلات هطول الأمطار فى حالات أخرى. وتفيد التقارير التى أن كمبوتشيا وبعض مناطق فيتنام التى تعرضت للأعاصير، تعاني من نقص حاد فى الامدادات الغذائية. وفيما يتعلق بالبلدان النامية الأخرى ذات العجز الغذائى فى الشرق الأقصى، لم يتغير مستوى انتاج الأغذية الأساسية فى عام ١٩٨٦، إلا بصورة ضئيلة عن العام السابق.

٢٢- وفى بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى كمجموعة، ظل انتاج الأغذية الأساسية فى عام ١٩٨٦ كما كان عليه فى العام السابق. ومن بين هذه البلدان، حصدت كل من هندوراس وهايتى محاصيل حبوب وفيرة، كما زاد انتاج الجذور والدرنات فى هايتى. أما انتاج الحبوب فى بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى ذات العجز الغذائى، فقد انخفض فيها كمجموعة، فى حين زاد انتاج المحاصيل الغذائية الأساسية الأخرى بشكل ضئيل.

٢٣- وفى الشرق الأدنى حصدت الجمهورية العربية اليمنية من بين بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض فى هذا الاقليم، محصولا وافرا من الذرة الرفيعة، كما زاد انتاج جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية قليلا بحيث تجاوز مستوى العام السابق، فى حين انخفض انتاج القمح فى أفغانستان بدرجة ملحوظة. وزاد انتاج الحبوب والبقول قليلا فى البلدان النامية الأخرى ذات العجز الغذائى فى الاقليم. وكان انتاج الحبوب فى جزر المحيط الهادى ذات العجز الغذائى والدخل المنخفض فى أوسيانيا، أقل من مستواه فى العام السابق، فى حين ظل انتاج الجذور والدرنات على مستواه.

(١) أنغولا، بوتسوانا، اثيوبيا، ليسوتو، موزامبيق.

٢٤- ويتوقع أن يظل حجم الواردات من الحبوب في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض في ١٩٨٧/١٩٨٦، على نفس مستويات العام السابق ومقدارها نحو ٤٠ مليون طن. وفي أفريقيا، من المنتظر أن تنخفض الواردات في هذه الفئة من البلدان بنحو مليون طن، ويعكس ذلك بالدرجة الأولى، المحصول الوفير الذي تحقق في مختلف أنحاء الاقليم. ويتوقع أن تنخفض الواردات أيضا في الشرق الأدنى. وعلى نقيض ذلك، يتوقع أن تزيد الواردات في الشرق الأقصى بنحو مليون طن نتيجة زيادة مشتريات بنغلاديش والصين وكمبوتشيا وسري لانكا. ويتوقع أن تزيد الواردات أيضا بنحو ١٠٠ ٠٠٠ طن في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ويرجع ذلك أساسا إلى زيادة الواردات من الذرة في السلفادور وهندوراس. ومن المتوقع أيضا أن تزيد واردات الحبوب في البلدان النامية ذات العجز الغذائي الأخرى، بدرجة طفيفة بحيث تصل إلى نحو ٥٧ مليون طن.

٢٥- وبالنظر إلى مشكلات النقد الأجنبي واختلال الميزانيات، سيظل العجز من هذه البلدان يحتاج إلى المعونة الغذائية لتلبية احتياجات السكان من الامدادات الغذائية. ففي ١٩٨٦/١٩٨٥، بلغ مجموع شحنات المعونة الغذائية نحو ٩٤ مليون طن، أي أقل بنحو ٣ ملايين طن عن مستوياتها في ١٩٨٥/١٩٨٤ حين بلغت نحو ١٢٥ مليون طن نتيجة للمساهمات الضخمة التي وجهت إلى حالات الطوارئ التي كانت سائدة في أفريقيا. وبالنظر إلى وجود امدادات وفيرة في البلدان المتبرعة ونقص الامدادات في عدد من بلدان العجز الغذائي، يتوقع أن يبلغ حجم المعونة الغذائية في ١٩٨٧/١٩٨٦، نحو ١٠٢ مليون طن. ومن المنتظر أن يوجه نحو ٨٥ في المائة من مجموع المعونة الغذائية إلى بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض (الجدول ٢-١).

٢٦- من المتوقع أن يزيد استهلاك الفرد من الأغذية الأساسية في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، كمجموعة، بدرجة طفيفة (٨٠ في المائة) في ١٩٨٧/١٩٨٦ (الجدول ٢-٢). ففي أفريقيا والشرق الأقصى، يتوقع أن يزيد استهلاك الفرد من الأغذية الأساسية في هذه المجموعة من البلدان ككل، في حين من المنتظر أن ينخفض في هذه المجموعة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والشرق الأدنى وأوسيانيا. وبصورة عامة، قد ينخفض استهلاك الفرد في نحو ثلث بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض البالغ عددها ٦٣ بلدا. وقد ينخفض أيضا متوسط استهلاك الفرد من الأغذية الأساسية في ١٩٨٧/١٩٨٦ في عدد مماثل من بلدان نامية أخرى تشكو من عجز غذائي، إذ أن الزيادة الطفيفة المتوقعة في الواردات قد لا تكفي لتغطية النقص في الامدادات المحلية فيها جميعا. ومن جهة أخرى، من المنتظر تحقيق زيادات كبيرة في البرازيل والمكسيك نتيجة السياسات التي تطبقها الحكومة في كل من هذين البلدين.

باء - مشكلات الأمن الغذائي التي تواجه البلدان النامية ذات العجز الغذائي

٢٧- رغم إحصائيل الجيدة التي حصدت في مختلف أنحاء العالم خلال السنتين الماضيتين ووجود امدادات وفيرة على المستوى العالمي، مازالت بعض البلدان النامية تواجه انخفاضاً في نصيب الفرد من استهلاك الأغذية الأساسية، وستناقش فيما يلي بعض العوامل التي تسبب ذلك.

عدم تحقيق زيادة كافية في الإنتاج المحلي من الأغذية الأساسية

٢٨- ويكمن العنصر الأساسي الذي يلزم الأوضاع الغذائية غير المرضية في البلدان النامية ذات العجز الغذائي، في عدم تحقيق زيادة كافية في إنتاج الأغذية الأساسية. وخلال العقد الذي انتهى في ١٩٨٥، انخفض نصيب الفرد من إنتاج الأغذية في ٧١ بلداً نامياً من بلدان العجز الغذائي (أكثر من نصف مجموع البلدان) منها ٤٤ بلداً تعاني أيضاً من انخفاض الدخل. ويوجد في أفريقيا ٣٦ بلداً من هذه البلدان التي ظهر فيها اتجاه نزولي في نصيب الفرد من إنتاج الأغذية الأساسية، وه في الشرق الأقصى، و١٦ في أمريكا اللاتينية، و١٠ في الشرق الأدنى و٤ في أوسيانيا.

الركود الاقتصادي

٢٩- كان النمو الاقتصادي في معظم البلدان النامية غير مرض على الإطلاق وبصورة خاصة منذ بداية الثمانينات. فلم يسجل أي نمو تقريباً في نصيب الفرد الفعلي من الناتج المحلي الإجمالي من ١٩٨١ إلى ١٩٨٦ في البلدان النامية كمجموعة. وفي أفريقيا، انخفض نصيب الفرد الفعلي من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة بأكثر من ١١ في المائة^(١). وفي أمريكا اللاتينية، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ١٩٨٥، أقل مما كان عليه في ١٩٨٠^(٢) بنسبة ٩ في المائة. وتشير هذه الأرقام إلى تدهور قدرة المستهلكين على شراء الأغذية وقدرة البلدان على تمويل الواردات الغذائية لسد الفجوة بين الطلب على الأغذية والإنتاج المحلي منها.

انخفاض حصيله الصادرات وأزمة المديونية الراهنة

٣٠- نتيجة للظروف الخارجية غير المواتية في السنوات الأخيرة، تضررت أوضاع الأمن الغذائي في العديد من البلدان النامية ذات العجز الغذائي. كما أن انخفاض حصيلاتها من

(١) حالة الأغذية والزراعة ١٩٨٦، الوثيقة 90/2 CL، سبتمبر/أيلول ١٩٨٦.

(٢) وثيقة أساسية عن أوضاع الزراعة في أمريكا اللاتينية والكاريبى، LARC/86/INF/4،

يونيو/حزيران ١٩٨٦.

الجدول ١٣ : التجارة بالعموم، والمعمونة الغذائية منها للبلدان النامية

الواردات	المعمونة الغذائية				واردات العموم				
	سنة المعمونة الغذائية التي مجموع الواردات	سنة المعمونة الغذائية	متوسط	تقديري	المعمونة	سنة المعمونة	متوسط	تقديري	
١٩٨٧/١٩٨٦	١٩٨٦/١٩٨٥	١٩٨١/١٩٨٠	١٩٨٧/١٩٨٦	١٩٨٦/١٩٨٥	١٩٨١/١٩٨٠	١٩٨٧/١٩٨٦	١٩٨٦/١٩٨٥	١٩٨١/١٩٨٠	١٩٨٧/١٩٨٦
١٩٧٥/١٩٧٤	١٩٧٥/١٩٧٤	١٩٧٥/١٩٧٤	١٩٧٥/١٩٧٤	١٩٧٥/١٩٧٤	١٩٧٥/١٩٧٤	١٩٧٥/١٩٧٤	١٩٧٥/١٩٧٤	١٩٧٥/١٩٧٤	١٩٧٥/١٩٧٤
١٩٨٧/١٩٨٦	١٩٨٦/١٩٨٥	١٩٨١/١٩٨٠	١٩٨٧/١٩٨٦	١٩٨٦/١٩٨٥	١٩٨١/١٩٨٠	١٩٨٧/١٩٨٦	١٩٨٦/١٩٨٥	١٩٨١/١٩٨٠	١٩٨٧/١٩٨٦
١٠٤	٩٦	٨٧	١٢٠	٩٤٠٤	٨٦٥٢	٧٧٠٦	٩٨١	٩٨٨	٩٩٥
٨٨	٩٦	٨٤	١٣٢	٨٨٦٥	٨٦٥٩	٧١٣٨	٩٧٦	٩٩٦	٩٣٥
٢٠٩	١٩٥	١٤٤	٢١٥	٧٨٤٤	٦٨٦١	٥٩٥٩	٤٠٥	٤٦٧	٣٧٦
٣٠٢	٢٧٢	٢٣٤	٢٣٩	٥٨٨٠	٤٣٠٥	٢١٥٠	١٩٥	١٨٤	٩٤
١٠٦	٩٨	٨٢	٢١٢	١٧٥٨	٢١٨٨	٣٦٧٧	١٨٨	١٧٥	١٧٢
٢٢	٢٢	٠	٠	٢٦٨٤	٣٧٠	-	١٢	١٨٦	٩٥
١٠٠	١٠٠	١٠٠	٢٩٢	٢٦٠٩	٤٣٥٤	١٢٨٨	٠	٤٢	٤٢
٥٥	٥٩	٢٩	١٤٩	٤٩٥٠	٢٢٣٦	٨٠٩	٠	٠	٥٠
٩٢	٨٦	١١٢	١٤٤	٩٤٩	١٠٨٥	٤٩١	١	١	٠
٥٠	٤٠	٥٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	١
١٩	١٨	٢٧	٤٢	١٠٢٠	١٤٣٣	١١٢٣	٥٧	٥٦	٣٦
٤٢	٢٢	٢١	٤٠	١٤٥٩	١٧٢٦	١٣١٦	٦٧	٤٨	٢٢
٠	٠	٠	٠	-	٦٧٨٣	٤٢٧	١٠	١٠	٥٢
٥٤	٥٤	٤١	٢١	٧٢٣٨	٣٥٥٢	٣١٠٢	٢٠	٢٦٠	١٦١
٢٠	٢٠	٢٠	٠	٧٦	٣٠	١٣١	٥	٦٨	١٨
٠	٠	٠	٠	١٠٨	-	-	٤	٨٤	٢٢
٠	٠	٠	٠	١٤٠٧	٢٣٠	٢٢٣	١٩	١١٤	٥٨
٠	٠	٠	٠	-	٦	١١	٠	١٠	١٠

(١) تشمل جميع بلدان المعز الغذائية التي سجل فيها دخل الفرد من المعز الذي حده البنك الدولي لتقرير أهمية المعز على معونة الاتحاد الدولي للتنمية (أي التي بلغ فيها دخل الفرد ٧٠ دولاراً أو ما دون ذلك في عام ١٩٨٥) والتي يجب أن تحصل لها الأوزنة عند تخصيص المعمونة الغذائية تمسها مع الصفوف التوجيهية والمعايير التي أقرتها لجنة سياسات المعمونة الغذائية.

(٢) وبنسبها.

العملات الأجنبية بسبب هبوط حجم الصادرات وتدهور أسعارها، والارتفاع السريع في خدمة الديون، ومشكلات سداد الديون ذاتها، قد أجبر العديد من البلدان على الحد من وارداتها من الأغذية ومن المستلزمات الضرورية لزيادة الانتاج الغذائى والزراعى.

٣١- فبيما بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٥، انخفضت أسعار الصادرات (بالقيمة الجارية للدولار) من المواد الأولية، باستثناء النفط الخام، بنسبة ٢٧ فى المائة. وفى النصف الأول من عام ١٩٨٦، انخفضت أسعار معظم هذه المواد، بالمقارنة مع مستواها فى الفترة النظيرة من عام ١٩٨٥. فانكماش الطلب على هذه المواد، واضطرار منتجها لزيادة مبيعاتهم منها لتسديد التزاماتهم المالية الخارجية، قد تسببا فى هبوط الأسعار.

٣٢- وأخذت أفريقيا تعاني من أخطر نكسة من جراء ضعف أداء قطاعها التصديرى. فمستوى انخفضت حصيلة البلدان الافريقية، مجتمعة، من العملات الأجنبية، من ٢٤ ٢٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٨٠ الى ٢٠ ٤٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٨٥، كما تدهورت نسب تبادلها التجارى طوال هذه الفترة، باستثناء عام ١٩٨٤. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولى الى أن نسب تبادل البلدان الافريقية، مجتمعة، قد شهدت مزيدا من التدهور فى عام ١٩٨٦^(١).

٣٣- وعلاوة على هذا الأداء الضعيف لقطاع الصادرات، تشير التقديرات الى أن نسبة خدمة الديون الجارية، التى يجب على البلدان الافريقية أدائها، تتراوح بين ٣٠ و ٣٢ فى المائة من حصيلة صادراتها. وفى الوقت ذاته، فإن صافى حجم الاقتراض الخارجى للبلدان الافريقية قد أخذ، هو الآخر، فى الانخفاض. وقد حدثت هذه التطورات غير المواتية، فى وقت أصبحت فيه البلدان الافريقية فى ميس الحاجة الى الموارد لحياء قطاعها الزراعى وتخليصه من آثار الجفاف التى دمرته فى الفترة ١٩٨٢-١٩٨٤. ولما كان نقص العمولات الأجنبية ومشاكل المديونية يحد من قدرة البلدان الافريقية على تمويل وارداتها من المستلزمات الزراعية من المستلزمات الزراعية، فإن برنامج عمل المنظمة ذى النقاط الأربع لحياء قطاع الزراعة فى أفريقيا، الذى أقره مؤتمرها المنعقد فى اقليمى الرابع عشر لافريقيا، ومجلس المنظمة فى دورته التسعين، قد أكد على ضرورة توفير مستلزمات الانتاج فى اطار برامج المعونة الدولية. وتقوم المنظمة، فى الوقت الحاضر، باعداد دراسية جدى لبرنامج معونة عينية من المستلزمات لافريقيا، يمكن توسيع نطاقه فيما بعد ليشمل أقاليم أخرى.

٣٤- كما تعاني بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى معاناة شديدة من جراء تدهور القطاع الخارجى. فنسب التبادل التجارى لهذا الاقليم انخفضت فى أربع سنوات من السنوات الخمس الأخيرة، ومن المتوقع أن تنخفض مرة أخرى فى عام ١٩٨٦. وبالإضافة الى

(١) "التوقعات الاقتصادية فى العالم"، صندوق النقد الدولى، أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٦.

ذلك ، فان الديون الخارجية لبلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي قد أصبحت ضعف ما كانت عليه في عام ١٩٧٩، كما أن نسبة خدمة الديون لهذا الاقليم، التي وصلت الى ذروتها في عام ١٩٨٢، حيث بلغت ٥٠ في المائة من حصيله الصادرات، لاتزال في حدود ٤٤ في المائة. وفي الوقت نفسه، فان صافي حجم الاقتراض الخارجي قد انخفض بصورة حادة. وقد أدى هبوط الموارد الخارجية الى انخفاض حجم الاستثمارات في معظم البلدان فضلا عن تراجع نمو الواردات من المستلزمات الغذائية والزراعية. وينبغي ادراج دراسة للجدوى لتقديم معونة عينية من المستلزمات، في الدراسة التي تقوم المنظمة الآن باعدادها عن مشاكل التنمية الزراعية وآفاقها في الاقليم، وهي التي ستطرح للمناقشة في المؤتمر الاقليمي العشرين لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في عام ١٩٨٨.

٣٥- أما بالنسبة لبلدان الشرق الأقصى فقد تدهورت نسب تبادلها التجاري، وان كان ذلك بأقل مما شهدته الأقاليم الأخرى، في حين أن نسب التبادل التجاري لبلدان الشرق الأدنى كانت مواتية في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٢، وان كانت التقديرات تشير الى أن هذه النسب قد انخفضت بحدة في عام ١٩٨٦ بسبب الهبوط الشديد في أسعار النفط في النصف الثاني من عام ١٩٨٦.

السياسات على المستوى الاقتصادي الكلي

٣٦- يتأثر انتاج الأغذية واستهلاكها في البلدان النامية أيضا بسبب العديـــــد من التدابير المتعلقة بالسياسات على مستوى الاقتصاد الكلي، ومن بينها برامج المواءمة الهيكلية. وتشمل التدابير المتعلقة بالسياسات المتخذة في اطار هذه البرامج، ضمن أمور أخرى، تخفيض قيم العملات الوطنية، وتقليل الدعم للمستلزمات الغذائية والزراعية، والحد من التسهيلات الائتمانية، واجراء خفض حاد في الانفاق العام بما في ذلك الاستثمارات طويلة الأجل ذات الأهمية الحاسمة لقطاع الزراعة، ثم التغييرات التنظيمية، خاصة فيما يتعلق بمجالس التسويق الزراعية، بهدف زيادة الكفاءة وتخفيض التكاليف.

شالسا - التطورات المتعلقة بالسياسات والتي لها صلة بالأمن الغذائي

التدابير المتخذة على الصعيد القطري

سياسات انتاج الأغذية

٣٧- استهدفت سياسات البلدان المصدرة المتقدمة، عموما، في السنوات الأخيرة، تقييم الانتاج. فقد واصلت الولايات المتحدة سياستها الرامية الى خفض الانتاج من خلال البرامج الطوعية لتخفيض المساحات المزروعة، وربط ذلك بأهلية الحصول على مزايا دعم الدخل. كما

أن المجموعة الاقتصادية الأوروبية أقرت سلسلة من تدابير السياسات التي تهدف الى تخفيض انتاج الحبوب في موسم ١٩٨٦/١٩٨٧. ومن أهم هذه التدابير ، تخفيض أسعار التدخل، وادخال رسوم المشاركة في المسؤولية، وتطبيق الأنظمة التي تشبّط دوافع المزارعين لبيع انتاجهم لوكالات التدخل. كما أن استراليا وكندا اتخذتا خطوات من شأنها تخفيض أسعار الدعم، وأدخلت السويد كذلك خطة للتعويض عن تبوير الأراضي من المزارع التي تزيد مساحتها على ١٥ هكتارا، لتطبيقها في ١٩٨٧.

٣٨- كما أن الافتقار الى فرص التسويق، وما ينتج عن ذلك من أعباء نتيجة تراكم الفوائض ، قد دفع بعض البلدان المصدرة النامية الى اتخاذ اجراءات ترمي الى الحد من الانتاج . ففي زيمبابوي ، رغم رفع أسعار الدعم للقمح، الذي تعاني منه البلاد عجزا، فان الحكومة قد أدخلت سياسة مزدوجة للأسعار تهدف الى الحد من الانتاج وتخفيض تراكم المخزونات من الذرة العادية والذرة الرفيعة. كما أن اندونيسيا جمّدت أسعار دعم الأرز في عام ١٩٨٦، وان كانت قد زادتته بالنسبة لمحصول عام ١٩٨٧.

٣٩- بيد أن غالبية البلدان النامية تجاهد في سبيل زيادة انتاجها من الأغذية. فالكونغو زادت أسعار محاصيلها ، بخلاف البن والكافور، بنسبة ١٠ في المائة ، كما ضاعفت مصر أسعار توريد الأرز الشعير (غير المضروب) وزادت أسعار توريد القمح بنسبة ٢٥ في المائة. وحظرت نيجيريا استيراد الحبوب وأطلقت حرية التجارة الداخلية بتحويل المجالس شبه الحكومية لتسويق السلع الى القطاع الخاص، بينما ألغت باكستان نظام التوريد الاحتكارية، وزادت أسعار التوريد بنحو ١٠ في المائة بالنسبة للأرز البسماتي، بينما جمّدت أسعار الأرز من النوعية الأقل جودة. وفي زامبيا، أطلقت حرية توريد الذرة بينما زيدت ، بصورة كبيرة، الأسعار التي يتقاضاها منتجو القمح .

٤٠- وهناك أيضا بلدان عديدة أخرى زادت أسعار التوريد كأرجنتين وبنغلاديش والبرازيل وكولومبيا والهند وموريتانيا والمغرب والمكسيك وتونس وتركيا وتنزانيا)، وان كان المرجح أن يكون التضخم قد ألغى قيمة هذه الزيادات في حالات عديدة. وبالإضافة الى دعم الأسعار، فان هناك عديدا من السياسات الجديدة للائتمان الزراعي التي أقرت في عام ١٩٨٦، ولاسيما في الأرجنتين والبرازيل.

السياسات والممارسات القطرية للتخزين

٤١- لم تتركز تدابير سياسات التخزين، التي اتخذت حديثا في الولايات المتحدة والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، على مجرد تخفيض المخزونات الموجودة، بل استهدفت أيضا تخفيض الزيادات المحتملة في تكوين المخزونات الحكومية. ففي الولايات المتحدة ازداد استخدام المدفوعات العينية في اطار مختلف برامج الدعم الزراعية، لاسيما برنامج تشجيع الصادرات وبرنامج مدفوعات العجز. كما أن الحكومة خفضت معدلات القروض بحيث أصبحت هناك

نسبة أكبر من المحصول يتم تسويقها بدلا من أن تذهب الى مستودعات الحكومة . فيالنسبة لعام ١٩٨٧، حددت الكمية القصوى من القمح التي يمكن ادخالها الى الاحتياطي التسيي يملكها المزارعون بنسبة ١٧ في المائة من الاستخدام المتوقع للاستهلاك المحلي والتصدير، وهو الحد الأدنى الذي حدده قانون الأمن الغذائي لعام ١٩٨٥ . أما في المجموعة الاقتصادية الأوروبية، فقد خفضت عمليات التدخل للشراء من الموسم بأكمله الى ٧ أشهر فقط، كما أن معايير التدخل تخضع حاليا للتشدد والتقييد . ومن المزمع، في نفس الوقت، تخفيض الزيادات الشهرية في أسعار التدخل التي تشجع المزارعين على الاحتفاظ بالحبوب بعيدا عن التدخل حتى وقت متأخر من الموسم . فضلا عن ذلك، فإن مدفوعات نهاية الموسم، مقابل مخزونات الذرة، قد تقرر انهاؤها تدريجيا اعتبارا من ١٩٨٧/١٩٨٦ .

٤٢- وتتخذ البلدان النامية، ذات الفوائض من الحبوب، تدابير معينة لمعالجة مشكلسة ضخامة المخزونات . ففي اندونيسيا، قررت الحكومة، في ضوء الحجم القياسي للتوريدات والمخزونات، أن تتحمل تكاليف الاحتفاظ بالمخزونات التي تفيض عن احتياجات الوكالات الوطنية للحبوب، لأنشطتها التوزيعية . وفي الصين، يشجع المزارعون على خزن الحبوب لديهم بدلا من بيعها فورا للدولة . ففي مقابل الحبوب المخزونة في المزرعة، يحسب للمزارع الحصول على مقدم يعادل ٨٠ في المائة من قيمتها بينما يدفع له الرصيد المتبقى، وفائدته، عند تسليم الانتاج للدولة . كما أن حكومة كينيا تتخذ تدابير لتوسيع مرافق التخزين وغيرها من مرافق البنية الأساسية . ومع أن هناك عددا من البلدان يدرك الحاجة الى تقليل تكاليف حفظ المخزونات الى الحد الأدنى، إلا أنها، رغم ذلك، تحتاج لمساعدات فنية ومالية لإنشاء مرافق تخزينية تكفي لمعالجة الفوائض العرضية .

تدابير لتحسين امكانية حصول الفقراء على الأغذية

٤٣- يتبع العديد من الحكومات سياسات تهدف الى تحسين امكانية حصول الفقراء على الأغذية . ولعل أكثر الأساليب شيوعا هو أسلوب دعم أسعار السلع الاستهلاكية . غير أن هناك بلدانا عديدة لجأت، كمحاولة لتقليل الانفاق الحكومي، في اطار برامج الاصلاح الهيكلية، الى تخفيض هذا الدعم أو الغائه . ويشتمل التحول نحو هذا الاتجاه على زيادة الأسعار الاستهلاكية للحبوب والباذلاء في كوستاريكا، ولدقيق القمح في المغرب، وللأرز في غامبيا، وللأرز والذرة في تنزانيا، والالغاء التدريجي لهذا الدعم بالنسبة لدقيق الذرة في زمبابوي .

٤٤- وشمة تدابير أخرى غير سريعة بدأ اتخاذها في بعض البلدان . ففي مصر مثلا ألغيت الحكومة بصورة تدريجية، الرغيف الرخيص، وأدخلت بدلا منه، رغيفا أجود لكنه أغلى ثمنا . وفي تونس قررت الحكومة تخفيض وزن الرغيف الموحد مع الابقاء على سعر الرغيف ثابتا، بينما زيدت أسعار التجزئة للكسكس والمكروننة .

٤٥- وعلى العكس من ذلك، فقد وسعت بعض البلدان النامية الأخرى أنظمتها الخاصة بالدعم. ففي عام ١٩٨٦، نقّحت المكسيك برنامجها لدعم الأغذية بما يضمن وصول الدعم فعلا الى جميع الفئات السكانية المستهدفة. ففي هذا البرنامج الجديد، ألغى الدعم للخبز المصنوع من القمح بينما يقدم الدعم للألبان من خلال بطاقات توزيع خاصة، كما يقسم الدعم للخبر المصنوع من الذرة من طريق بطاقات خاصة تعطى لفئات الدخل المستهدفة. كما أدخلت البرازيل، في أوائل ١٩٨٦، اجراءات لتحسين امكانية حصول الفقراء على الأغذية. ومن بين هذه الاجراءات: بيع الأغذية المدعمة للفقراء القاطنين في ضواحي المدن الكبيرة، وبرنامج الدعم التكميلي للصبية والحوامل، وبرنامج الوجبات المدرسية الذي وضع ليستفيد منه ٢٥ مليون طفل لنصف السنة.

٤٦- كذلك اتخذت حكومة الهند خطوات تهدف الى زيادة استهلاك الفقراء للأغذية وذلك من خلال مايلي: (أ) زيادة توزيع القمح بأسعار ميسرة على الأشخاص المشمولين بمشروعات التنمية القبلية المتكاملة، (ب) توسيع نطاق البرامج التغذوية الموجودة التي تستهدف الأطفال والحوامل والمرضعات، (ج) توسيع نطاق البرنامج الوطني للعمالة في الريف وبرنامج توفير العمالة للمعديمين في الريف، (د) السماح لحاملي بطاقات الأغذية بحسب كميات غير محدودة حتى ١٩٨٦/٣/٣١. ويلاحظ أن الأسعار في ظل هذه البرامج الخاصة تقلل بنحو ٢ في المائة عن الأسعار السائدة في ظل نظم التوزيع العامة العادية.

التدابير المتخذة على الصعيدين الاقليمي وشبه الاقليمي (١)

٤٧- وفي أمريكا اللاتينية، أوصت لجنة العمل بشأن الأمن الغذائي الاقليمي، في اجتماعها العادي الرابع (بوينس آيرس، ٢-٤/٩/١٩٨٦)، بأنه ينبغي على مدراء البرامج الوطنية للأغذية تشجيع تبادل الخبرات القطرية لاسيما في مجال تحسين امكانية حصول الفقراء على الأغذية، وأنه يتعين على الشركات الرئيسية المعنية بتسويق الأغذية أن تدرس، من بين أمور أخرى، مسألة انشاء وكالة للتجارة بالأغذية في أمريكا اللاتينية، وأنه يجب اعطاء الأولوية لدراسة ابرام معاهدة بشأن المعونة الاقليمية لحالات طوارئ الأغذية. وسعيًا من هذه اللجنة لانشاء نظام الأنديز للأمن الغذائي، فقد وضع مجلس اتفاقية قرطاجنة، الذي يرعى ميشاق الأنديز، مشروعات في القطاعين الغذائي والريفي، ومنهجية لتقييم نظم الانتاج والاستهلاك وتخطيطها وادارتها، مع اعطاء الأولوية في هذه النظم، للسلع الغذائية، وبخاصة الذرة والأرز والبطاطس واللين والزيت والدهون واللحوم والسكر. وسيدعم البرنامج الاقليمي الخطط الغذائية القطرية التي تضعها البلدان الأعضاء في مجموعة الأنديز (وهي بوليفيا، كولومبيا، اكوادور، بيرو، فنزويلا) بمعونة من منظمة الأغذية والزراعة.

(١) تناول هذه الفقرة التطورات التي أصبحت معلومة لدى الأمانة.

٤٨- أما في افريقيا، فقد وضع الاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا، برنامج عملي للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠، يهدف الى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأغذية في شبه اقليم غرب افريقيا. وتتضمن هذه المشروعات ما يلي: (١) انشاء وتحسين مراكز انتاج البذور المنتخبة، على مستوى المجتمعات المحلية، (٢) تنسيق سياسات أسعار المنتجات الزراعية والحيوانية والسكية والحرجية، (٣) توسيع نطاق التسهيلات الائتمانية لأغراض الزراعة، (٤) تنسيق التشريعات المتعلقة بالانتاج النباتي، (٥) حفظ المنتجات الزراعية وتخزينها، (٦) تنفيذ مشاريع رائدة في مجال التكامل الزراعي.

٤٩- وتهدف السلطة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية، التي أنشأتها بلدان افريقيا الشرقية الستة (جيبوتي، اثيوبيا، كينيا، الصومال، السودان وأوغندا)، التي تنسيق واستكمال جهود الدول الأعضاء الرامية الى مكافحة آثار الجفاف وما يتصل به من كوارث طبيعية أخرى، من خلال تحديد المشروعات وتعبئة الموارد الضرورية لتنفيذها. وتتضمن خطة عمل هذه السلطة مساعدة البلدان الأعضاء من جملة أمور من بينها: (١) انشاء نظم الاعلام والانداز المبكر وتحسينها، (٢) انشاء احتياطات الأمن الغذائي وتشجيع تناول فواض الأغذية فيما بين بلدان الاقليم الفرعي، (٣) تنشيط البحوث في مجال ادخال الأصناف المحصولية المقاومة للجفاف، (٤) تعبئة المساعدات المالية والفنية لتحسين قطاعات الثروة الحيوانية ولتنسيق التعاون شبه الاقليمي في هذا المجال. وقد حدد مؤتمر تنسيق التنمية في افريقيا الجنوبية عشرة مشروعات تهدف الى تعزيز الأمن الغذائي في شمس الاقليم، وتنفذ حاليا بعض هذه المشروعات، في حين أن بعضها الآخر قيد الدراسة. وثمة مشروع آخر يتلقى معونة من المنظمة بغية انشاء نظام اقليمي للانداز المبكر، قد أصبح قيد التنفيذ بفضل الدعم المالي الذي قدمته الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية. وهناك مشاريع أخرى قيد التنفيذ تتعلق بالمسح الاقليمي لقاعدة الموارد الزراعية، وبتجنيد الموظفين المهنيين والفنيين في وزارات الزراعة والاحتفاظ بهم، أما المشروع المتعلق بوضع نظام اقليمي لمعلومات الموارد فلا يزال في المرحلة التحضيرية للتنفيذ. واعتمادا على الدعم المالي من المجموعة الاقتصادية الأوروبية فقد أعدت دراسة تمهيدية لانشاء مخزونات اقليمية وقطرية من احتياطات الأغذية بينما لا تزال دراسة الجدوى قيد الاعداد.

٥٠- وهناك سبعة بلدان من جنوب آسيا (هي بنغلاديش وسهوتان والهند وملديف ونيبال وباكستان وسرى لانكا)، في اجتماع لها في بانجكوك (٢-٤ ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٦) وافقت على انشاء احتياطي للأمن الغذائي لجنوبي آسيا مكون من ٢٠٠ ٠٠٠ طن لاستخدامه في مواجهة حالات الطوارئ. على أن تبقى المخزونات المخصصة لهذا الاحتياطي ملكا للبلدان التي خصتها، وان كان للمجلس الاحتياطي الصلاحية في تحديد حالات الطوارئ واتخاذ قرار بشأن مصادر الامدادات وكمياتها وتوقيت الافراج عنها. وبناء على طلب البلدان الأعضاء، تساعد المنظمة في اعداد مشروع اتفاقية تستند على النتائج والتوصيات التي أسفر عنها الاجتماع المذكور.

التدابير المتخذة على الصعيد العالمي

٥١- المعونة الدولية لقطاع الزراعة : لم تتوافر حتى الآن بيانات عن مجموع الالتزامات الرسمية لقطاع الزراعة لعام ١٩٨٥. وتشير أحدث البيانات المتوافرة التي أن التزامات المعونة الانمائية متعددة الأطراف لقطاع الزراعة في عام ١٩٨٥ قد زادت التي نحو ٦٩ مليار دولار، مقابل نحو ٦١ مليار دولار في عام ١٩٨٤. وكان الجزء الأكبر من هذه الزيادة على شكل التزامات غير ميسرة. ومن جهة أخرى، يلاحظ أنه، في أعقاب استكمال المفاوضات بشأن التجديد الثامن لموارد الاتحاد الدولي للتنمية في ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٦، تقرر زيادة الموارد المالية التي يقدمها هذا الاتحاد بشروط ميسرة التي ١٢ مليار دولار في فترة السنوات الثلاث يوليو/تموز ١٩٨٧ حتى يونيو/حزيران ١٩٩٠، في مقابل ٩ مليارات في الفترة ١٩٨٥-١٩٨٧. كما ووفق، في أوائل عام ١٩٨٦، على التجديد الثاني لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بحيث تكون ٥٠٠ مليون دولار خلال فترة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ سابق هو يناير/كانون الثاني ١٩٨٥.

٥٢- المفاوضات التجارية متعددة الأطراف : وافقت الأطراف المتعاقدة في "الغات" على أن هناك، في إطار المفاوضات الجديدة متعددة الأطراف "جولة أوروغواي"، حاجة ملحة التي مزيد من الانضباط والقدرة على التنبؤ فيما يتعلق بالتجارة الزراعية العالمية من طريق تصحيح ومنع القيود والاختلالات التي تعرقل هذه التجارة ومن بينها ما يتعلق بالفواض الهيكلية، بغية تقليل الشكوك والاختلالات وعدم الاستقرار في الأسواق الزراعية العالمية. وسوف تسعى المفاوضات الى تحقيق مزيد من الحرية في تجارة المنتجات الزراعية بما في ذلك المنتجات المصنعة وشبه المصنعة، من خلال الحد من الحواجز أمام الاستيراد وزيادة الالتزام باستخدام جميع أشكال الدعم المباشر وغير المباشر، وما التي ذلك من الاجراءات الأخرى التي توءثر، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في التجارة الزراعية. كما وافقت الأطراف المتعاقدة على أن تولى اهتماماً خاصاً للمفاوضات المتعلقة بالمنتجات الاستوائية.

٥٣- المعونة الغذائية متعددة الأطراف : تمثل هذه المعونة، عادة، نحو ٢٥ في المائة من مجموع المعونة الغذائية. وتشير التقديرات التي أن المعونة الغذائية متعددة الأطراف ستصل التي ٢٥ مليون طن في ١٩٨٧/١٩٨٦ أي بزيادة ٢٠٠ ٠٠٠ طن عن ١٩٨٦/١٩٨٥. وأن معظم هذه المعونة سوف يقدم من خلال برنامج الأغذية العالمي. وقد بلغ مجموع التعهدات للموارد العادية للبرنامج، للفترة المالية ١٩٨٧-١٩٨٨، حتى نهاية أكتوبر/تشرين الثاني ١٩٨٦، ما مقداره ٦٢٤ مليون دولار أي ما نسبته ٤٥ في المائة من رقم التعهدات المستهدف وقدره ١ ٤٠٠ مليون دولار. وقد بلغ عدد الجهات المتعده بتقديم التبرعات، حتى الآن، ثمانى وخمسين جهة. وبعد أن وصلت المساهمات من الحبوب، في الاحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ، الى رقم قياسى، في عام ١٩٨٥، بلغ ٧٥٠ ٠٠٠ طن

نتيجة للمساهمات العالية استجابة لحالة طوارئ الأغذية في أفريقيا، يلاحظ أن هذه المساهمات بلغت ٥٣٠ ٠٠٠ طن عام ١٩٨٦ أى بزيادة ٣٠ ٠٠٠ طن عن الحد الأدنى المستهدف لزقم التعهدات وقدره ٥٠٠ ٠٠٠ طن. أما المساهمات من المواد الغذائية الأخرى ففى الاحتياطي فبلغت نحو ٢٥ ٠٠٠ طن مقابل نحو ٦٠ ٠٠٠ طن فى عام ١٩٨٥.

٥٤- المعونات المقدمة لوقاية النباتات فى افريقيا: نظرا للأخطار التى سببتهما الجنادب والجراد لانتاج المحاصيل الغذائية فى بداية المواسم المحصولية لعام ١٩٨٦، فى عدد من البلدان الأفريقية، فقد وجه المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة نداء لتقديم المساهمات لتغطية تكاليف حملة مكافحة الجنادب والجراد فى عام ١٩٨٦. وقدرت المعونة الخارجية الاجمالية لهذه الحملة بنحو ٥٠ مليون دولار. وبفضل النجاح فى تنفيذ هذه الحملة أمكن تجنب حدوث خسائر واسعة النطاق فى المحاصيل. بيد أن الجنادب والجراد الصحراوي، باتت تهدد، مرة أخرى، المحاصيل لعام ١٩٨٧، مما يتعين معه توفير معونات كبيرة لحملة مكافحة لهذه السنة.

رابعاً - الخلاصة

٥٥- من المتوقع أن يزيد حجم المحاصيل الغذائية الأساسية عما هو لازم لضمان الأمن الغذائى على المستوى العالمى فى ١٩٨٧/١٩٨٦، وذلك بفضل المحاصيل الوفيرة التى جنيست لسنتين متتاليتين. ولما كان معظم الزيادة فى الانتاج قد تحقق فى بلدان العجز الغذائى فلن تكون هناك زيادة كبيرة فى واردات الحبوب، رغم الهبوط فى الأسعار. وعلى الاجمالي، فان من المتوقع أن يزداد الاستهلاك فى البلدان النامية، وان كان معدل الزيادة بالنسبة للفرد الواحد ضئيلاً.

٥٦- ومن جهة أخرى، لايزال هناك عدد من البلدان النامية يعانى من مشكلات الامدادات الغذائية فى ١٩٨٧/١٩٨٦، نتيجة لعدم كفاية الانتاج المحلى ولافتقار هذه البلدان الى العملات الأجنبية الكافية لشراء احتياجاتها من الأسواق الدولية. ومن المتوقع أن ينخفض معدل الاستهلاك الفردى فى هذه السنة فى حوالى ثلث البلدان النامية ذات العجز الغذائى. وسوف يكون نصف هذه البلدان من البلدان ذات الدخل المنخفض، والنصف الآخر من بلدان نامية أخرى أصبحت عاجزة عن استيراد الامدادات الغذائية اللازمة للمحافظة على المستويات الاستهلاكية السابقة، نظراً لتدهور أوضاع موازين مدفوعاتها. وتمثل الانخفاضات الراهنة، فى حالات عديدة، استمرار الاتجاه طويل الأجل، مما يؤدى الى بقاء الجوع المزمن وسوء التغذية، الناجمين عن عدم امكانية الحصول على الأغذية، كمشكلة خطيرة تواجه أنحاء عديدة من العالم.

٥٧- وفى الوقت ذاته، يلاحظ أن استمرار الهبوط فى أسعار الحبوب الدولية، فى العديد من البلدان - المتقدمة والنامية على السواء - يؤشر فى ربحية القطاع الزراعى وفى

استنزاف الدخول الزراعية . فازدياد الفواضى فى البلدان المصدرة المتقدمة وفى بعض البلدان النامية , يوءدى الى انخفاض الأسعار فى الأسواق العالمية والى خلق ضغوط على الميزانيات الحكومية . وفى ضوء هذه المشاكل اضطر عدد من البلدان المتقدمة والنامية الى اتخاذ تدابير تكفل تخفيض انتاج الحبوب . فبالإضافة الى التدابير التى اتخذتها بعض البلدان النامية للحدّ من الانتاج والامدادات , عمدت أيضا الى تخفيض الدعم لأسعار المواد الاستهلاكية , أو الغائه , بغية الحدّ من النفقات من ميزانياتها . فاذا لم تتح فرصة بديلة للنمو لتحقيق الاقتصاد فى هذه البلدان , فان مثل هذه التدابير قد تقلل الفرص المتاحة أمام الفقراء للحصول على الأغذية ومن ثمّ توءدى الى تدهور أوضاعهم التغذوية .

٥٨- وتبرز هذه التطورات , فى مجال الأمن الغذائى العالمى , الحاجة الى اتخاذ اجراءات معينة على المستويات القطرية والاقليمية والدولية من بينها ما يلى :

أ - على المستوى القطرى: (١) وضع خطط للتدخل قصيرة الأجل وزهيدة التكلفة تستهدف ضمان حصول الفقراء على الأغذية , (٢) تحسين نظم التسويق ومرافق التخزين والنقل لتسهيل نقل السلع الغذائية من مناطق الفائض الى مناطق العجز , والسماح باستخدام الفواضى العرضية فى تكوين احتياطات الأغذية , حسب الحاجة , (٣) أما فى البلدان التى تحقق فواضى فى امدادات الحبوب , فيمكن اللجوء الى تنويع الانتاج والتحول بعيدا عن الحبوب الى محاصيل غذائية أخرى يوجد عجز فى الامدادات منها , أو بما يكفل فتح أسواق جديدة لها , (٤) مواصلة الجهود طويلة الأجل لتعزيز الأمن الغذائى , بما فى ذلك اتخاذ التدابير التى ترمى الى زيادة الدخل وفرص العمالة بالنسبة لفئات السكان منخفضة الدخل , مع ايلاء اهتمام خاص لتحسين انتاجية صغار المزارعين وفقراء الريف .

ب - على المستويين الاقليمى وشبه الاقليمى: (١) تشجيع تبادل المعلومات عن الكميات المتوافرة من امدادات الحبوب ومتطلبات الاستيراد , فيما بين بلدان الاقليم الواحد وبين الأقاليم المختلفة , (٢) ترويج تجارة الحبوب الاقليمية والأقليمية , بما فى ذلك ابرام اتفاقات المقايضة .

ج - على المستوى الدولى : (١) تكثيف الجهود لتحسين البيئة العامة للتجارة فى السلع الزراعية ولادخال مزيد من النظام فى أسواق الحبوب الدولية , (٢) زيادة تدفق المساعدات الفنية والمالية الى البلدان النامية لاستكمال جهودها الرامية الى تعزيز الأمن الغذائى بما فى ذلك زيادة الدعم للصفقات الثلاثية , وتقديم المعونات العينية على شكل مستلزمات زراعية , والمساعدة فى تحسين نظم التسويق , واستنباط تدخلات تستهدف تمكين الفقراء من الحصول على الأغذية .

